دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العلوم الإجتماعية والموضوعية من عقدة المعطف الأبيض إلى الرغبة في أن تضمنا خيمة العلم
المصدر:	المجلة العربية لعلم الاجتماع - إضافات
الناشر:	الجمعية العربية لعلم الاجتماع
المؤلف الرئيسي:	ناصر، رندة
المجلد/العدد:	ع33,34
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	ربيع
الصفحات:	232 - 252
رقم MD:	775864
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	علم الإجتماع، علماء الإجتماع، الدراسات الإجتماعية، علم النفس السلوكي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/775864

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العلوم الاجتماعية والموضوعية: من عقدة "المعطف الأبيض" إلى "الرغبة في أن تضمنا خيمة العلم"

رندة ناصر (•)

أستاذة مساعدة، جامعة بيرزيت،

قسم العلوم الاجتماعية والسلوكية، بيرزيت – فلسطين.

"في عملنا هذا (في العلوم الاجتماعية)، فإننا نشارك نظرة فريدمان حول تعددية المنهج العلمي، كما إننا نعي بأن العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية هي، جزئيا، مشاريع مختلفة. ولكن الاثنين يتمكنان، ويجب عليهما أن يهدفا إلى تكوين فرضيات بشكل حذر، وإلى الاتفاق بين الذوات المختلفة على الأدلة التي تحلل، وتتمكن من استخدام دقيق للبيانات، واستخدام مناهج بحث جيدة . من خلال هذه الخيمة الكبرى لتعريف العلم، سنكون مسرورين أن نكون ضمن هذه الخيمة".

(Collier, Brady, and Seawright, 2010: 1)

"Of all the oppositions that artificially divide social science, the most fundamental, and the most ruinous, is the one that is set up between subjectivism and objectivism"

(Bourdieu, 1990: 25).

مقدمة

من أهم النقاشات الجدلية القديمة الجديدة والمستمرة بين علماء الاجتماع هو ذلك الجدل حول ما يسمى بالأنتولوجي (Ontology)، أي إمكانية إنتاج معرفة موضوعية تعكس حقيقة الظواهر الاجتماعية بجميع أشكالها السياسية والاقتصادية والثقافية والنفسية (من هنا وصاعدا معرفة اجتماعية)، وإذا كان ما ينتجه علماء الاجتماع من معرفة تنضوي ضمن العلم، أو ترغب في أن تكون من ضمن العلم، كما يظهر الاقتباس أعلاه . هناك اتفاق عام بين معظم العلماء، على الرغم من اختلافاتهم الفكرية، أن العلم، كطريقة للحصول على معرفة، ينتج المعرفة الأقرب إلى حقيقة الظواهر في واقعها الموضوعي، وأن المنهج العلمي الأفضل أو الأقدر على إنتاج هذه المعرفة هو منهج التجربة المخبرية المحكم (Campbell and Boruch 1975; Campbell and Stanely, 1966; Collier, Brady and Seawright, 2010; ; Gorski, 2004)
(الدراجي، ٢٠١١؛ المفتي، ٢٠٠٦؛ العدل، ٢٠١٤؛ العرابي، ١٩٩٤؛ بن صغير، ٢٠١٣؛ شفيق، ٢٠١١).

ولكن هذا المنهج غير قابل للتطبيق لدراسة معظم الظواهر الاجتماعية، كما أكد كل من كانط وديلثي وفيبر وبواس، وحتى لدراسة الكير من الظواهر الطبيعية، والبيولوجية، والطبية، والفلكية، والجيولوجية (العدل، ٢٠١٤؛ Gorski, 2004; Stolezenberg, 2004). وهذا شكل معضلة شغلت اهتمام "علماء المجتمع ،" وانتشرت النقاشات الحادة بين علماء المجتمع حول إمكان إنتاج معرفة موضوعية وعلمية عن الظواهر الاجتماعية وحتى بعض الظواهر الطبيعية التي لا يمكنها أن تخضع للدراسة من خلال منهج التجربة المخبرية . فقام دارسو المجتمع بتكوين مناهج

(•)البريد الإلكتروني rannasser@gmail.com.

بديلة مثل منهج المسح الكمي والمسح الكيفي، والإثنوغرافيا، وتحليل المضمون، عوضا من منهج التجربة المخبرية، وقاموا بتضمينها، اعتباطا، في حيز العلم، ومن هنا "حدث ما يمكن أن نطلق عليه بأزمة المنهج في العلوم الانسانية" (المفتي، ٢٠٠٦: ١٦). وحاليا، يحاول الكثيرون إقناعنا بأن منهج المسح، وخصوصا الشق الكمي منه، (أو حتى هناك البعض ممن يعتقد أن الشق الكيفي هو الأفضل، مثل المفتي، ٢٠٠٦، Luker, 2008)، يوازي منهج التجربة المخبرية بعلميته وبموضوعيته [١] (Gerring, 2011)، وتستمر المحاولات التي تدعي أن المناهج الاجتماعية بالفعل مناهج علمية، وتنتج معرفة موضوعية ومؤكدة عن حقيقة الظواهر، حتى لو اعتمدت على التفهم الذاتي في إنتاجها (Brady and Collier, 2010; Byrne 2012; Gerring 2011; Jayaratne and Stewart, 1995; King, Keohane and Verba, 1994; Luker, 2008) ويصرون على إمكان استبعاد أيديولوجيا الباحث عن النتائج وقيمه (العرابي، ١٩٩٤؛ المفتي، ٢٠٠٦) وإمكان اتفاق موحد من قبل الذوات المختلفة، كما يدعي الاقتباس أعلاه .

ولكن هناك من لا يتفق مع هذه الادعاءات (الدراجي، ٢٠١١؛ فوكو، ١٩٨٦؛ Rex, 1961) وهناك تناحر بين علماء الاجتماع، كما يؤكد غيرينغ (Gerring, 2012: xix)، على "أن نقاش مصطلحات مثل التفسير/الفهم، والاختيار العقلاني، وما بعد البنيوية، والانبنائية، والعشوائية، والوضعية، والطبيعية هي ليست فقط توصيفات لما نفعل؛ وإنما هي مصطلحات تعبر عن قتال (أو تناحر)". وهذا القتال، بالطبع، ما هو إلا انعكاس للصعوبة الجدية التي تواجه الأبحاث الاجتماعية في إنتاج معرفة أقرب ما يمكن إلى حقيقة الظواهر [٢]. يوضح تشومسكي هذه الصعوبة: "من المؤكد أن الطبيعة الأم (Mother Nature) لا تقدم لنا إجابات على طبق من الفضة ... ولكنها لا تضع في وجهنا عقبات. في الأمور الإنسانية توجد عدة عقبات في وجه عملية الحصول على كهم عما يحدث .." (فيديو .. ,On reality objectivity, self-deception and fallback positions) .

أهدف في هذا المقال إلى الاشتراك في هذا النقاش القديم الجديد عن مدى موضوعية المناهج المختلفة التي تستخدم للحصول على معرفة عن الظواهر الاجتماعية ومقارنتها مع المنهج العلمي الأصلي، ألا وهو التجربة المخبرية . لا أهدف هنا إلى نقاش أفضلية منهج المسح الكمي أو الكيفي والإثنوغرافيا. أدعي، كما يدعي كولر وآخرون (Collier, Brady, and Seawright, 2010: 162) أنه من "أجل تقييم علمية نتائج الأبحاث، وللتأكد من عدم تواجد تفسيرات بديلة، فإن المقارنة الأهم ليست بين منهج البحث الكمي والكيفي، ولا بين العينة الكبيرة والعينة الصغيرة، وإنما بين التجربة المخبرية ومناهج الملاحظة (Observational Data). يعرف جميع الباحثين هذا الكلام، ولكنهم لا يقدمون الاهتمام الكافي لمشاكل التفسير الجدية التي تنتج من مناهج الملاحظة " (مناهج الملاحظة هي مناهج المسح الكمي والكيفي).

---

(١)المفتي يدعي أن منهج الفهم الكيفي، الذي يتضمن أساليب تدور في فلكه كدراسة الحالة وتحليل المضمون وحتى التحليل الإحصائي، ينتج معرفة موضوعية إذا تم الابتعاد عن الأيديولوجيا فقط. ولكن هل يجوز الادعاء أن الإحصاء من فلك البحث الكيفي؟

(٢)يمكن للبعض أن يدعي أن هذا الموضوع قد (عفا عليه الزمن)، وأن النقاش حوله قد أشبع. ولكن بعض المقالات التي نشرت مؤخرا، والتعليقات التي أسمعها الآن من بعض زملائي في (العلوم الاجتماعية والإنسانية) عن علمية وموضوعية ما ينتجونه من معرفة من خلال الأبحاث الكيفية (والكمية) عن الظواهر الاجتماعية يستدعي أهمية هذه المقالة . ومن الضروري القول، لا، هذا النقاش لم (يعف عليه الزمن) ما دام هناك من يعرفون العلم بقدرته على التعميم، بدلا من قدرته على تحديد السبب والنتيجة بشكل جدي وأكيد (انظر إلى عمل King, Keohane and Verba, 1994) ، كمثل لهذه الادعاءات غير المعقولة).

أدعي أننا الآن بحاجة إلى اعتراف صريح بطبيعة المعرفة التي ننتجها من خلال المناهج المستخدمة لدراسة الظواهر الاجتماعية، والكف عن الادعاءات غير الدقيقة عن موضوعية هذه المعرفة، كما يؤكد كل من (Gouldner, 1962) و(Surkin, 1969) و(الدراجي، ٢٠١١) و(العياضي، ٢٠١٥) وننتبه لمقولة فوكو أنه "لا جدوى من القول إن العلوم الاجتماعية هي علوم خاطئة، بل هي ليست علوما على الإطلاق فالتشكيلات التي تحدد وضعيتها وتجذرها في الإيبيستمية الحديثة تمنعها من أن تكون علوما" (فوكو، من بغورة، ٢٠٠٠: ٢٠٥، التشديد مني).

وبالتالي فإن هذا المقال يسعى إلى نقاش علمية (أو عدم علمية) مناهج المسح الكمي والكيفي والإثنوغرافي، أي مدى قدرتها على إنتاج معرفة موضوعية أقرب ما يمكن إلى حقيقة طبيعة وأسباب الظواهر، ونقاش الأسباب التقنية التي تجعل البحث العلمي بعيدا من الموضوعية، حيث إن هناك من وضح بعض الأسباب غير التقنية (مثل الدراجي، ٢٠١١). أدعي أن حتمية استدخال الأيديولوجيا للباحث /ة وعدم دقة المناهج وتدخل السلطة هي نتاج لطبيعة مناهج البحث الاجتماعي وليست الأسباب المباشرة التي تؤدي إلى الابتعاد عن الموضوعية في الأبحاث الاجتماعية /الانسانية، كما يدعي الدراجي . ولكن قبيل ذلك، وبما أنني أهدف أيضا إلى أن يكون هذا المقال بمنزلة مادة تعلمية لطلبة مناهج البحث العلمي [٣]، أرى ضرورة تقديم عرض ملخص حول ماهية المعرفة، وطرائق المعرفة المختلفة التي استخدمها، وما زال الإنسان يستخدمها للحصول على معرفة عن ظواهر الحياة الطبيعية والاجتماعية . وما هو العلم كطريقة معينة للحصول على معرفة . حيث إن هناك لبسا وتناقضا بين العلماء على تعريف العلم.

أولا: المعرفة وأنواعها وطرائق الحصول عليها

عبر الزمن، حاول الإنسان، وما زال يحاول، فهم كل ما يحيط به من ظواهر طبيعية، واجتماعية؛ أي أنه حاول، ويحاول إنتاج معرفة مؤكدة عن الظواهر في الواقع [٤]. فما هي المعرفة؟ وما هي أنواعها؟ وما هي الطرائق المختلفة (Epistemologies) التي ابتكرها لفهم وقائع الظواهر؟ سأحصر نقاشي بتعريف المعرفة التي ابتكرت واستخدمت عبر التاريخ في البلاد الأوروبية [٥]، بالأخص لأنها أصبحت منتشرة الآن في أكاديميات معظم المجتمعات.

المعرفة هي معلومات عن ظواهر، وأشياء، وأحداث في الحياة، وهي عبارة عن مجموعة أفكار ومعان وتصورات وآراء وحقائق تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المختلفة والمتكررة عبر التاريخ لفهم ظواهر الحياة الطبيعية والاجتماعية (Babbie, 2004). هذا الفهم هو عبارة عن وصف، وتفسير، وتنبؤ للظواهر، والأشياء، والأحداث، والأفعال. وهذا

---

(٣)ارتأيت أهمية هذا العرض نتيجة عدم الدقة الموجودة في النصوص المختلفة الأجنبية والعربية في تعريف المعرفة والعلم والموضوعية وإمكان تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية. انظر إلى كل من: (بن صغير، ٢٠١٣)؛ (المفتي ٢٠٠٦؛ (العرابي، ١٩٩٤)، و(عبيدات، عدس، وعبد الحق، ١٩٩٨) و(Babbie 2004) لبعض الأمثلة.

(٤)سأجازف هنا وأدّعي أنّ الشغف عند الإنسان للحصول على معرفة هو شيء غريزي وضروري كما الحاجات البيولوجية؛ وأن خمول العقل ل مهول من الأفراد في المجتمعات الحالية ما هو إلا استجابة لضآلة الفرص المتاحة، والاستبعاد المتعمّد لأغلبية البشر من قبل مالكي رأس مال القوة ورأس المال المادي والثقافي والرمزي.

(٥)ولكن يجب التنويه إلى أن ابن خلدون طرح فكرة العلم من حيث البحث في حقائق الظواهر في واقعها الاجتماعي قبل عدة قرون من طرح الفلاسفة الأوروبيين لها، وإلى أنّ طرائق المعرفة الجدية التي استخدمت في بلاد الرافدين، وبلاد الشام، ومصر، والصين، والمايا، والاستيك، ...إلخ ظهرت قبل ظهور العلم في أوروبا ومستعمراتها الاستيطانية في القارتين الأمريكيتين، وأستراليا، وغيرها، حيث ابتكرت معرفة طبية وهندسية معمارية معقدة عجز علم أوروبا، الذي يستخدم عالمياً، الآن، عن فهمها وتفسيرها.

ما يسمى مستويات المعرفة التي تتكون عن الظواهر عندما يسعى الإنسان إلى الحصول على معرفة عنها. فهناك الوصف لماهية الظاهرة، وخصائصها (يمكن إنتاجه فقط من خلال البحث الكيفي)، ولمدى انتشارها (ممكن فقط من خلال البحث الكمي)؛ والتفسير للظاهرة، أي تحديد أسبابها/محدداتها (ممكن إنتاجه بشكل أفضل من خلال التجربة المخبرية، ونوعا ما من خلال المسح الكمي؛ وهناك من يؤكد إنتاجه من خلال المسح الكيفي)؛ والتنبؤ عن الظاهرة، ويعني التعرف إلى ما هو مستقبل الظاهرة عبر الزمن اعتمادا على المعرفة عينها في الماضي والحاضر، وهذا هو التنبؤ المستقبلي؛ وهناك نوع آخر من التنبؤ، وهو التنبؤ الآني، ويعني التعرف إلى الظاهرة من خلال معرفة محدداتها.

والمعرفة التي أنتجها، وما زال ينتجها، الإنسان عن الظواهر، قد تكون علمية أو غير علمية . عبر التاريخ ظهرت عدة أساليب إبيستمولوجية، ولكن هناك ثلاثة أنواع رئيسية ما زالت تستخدم الآن ولو بشكل متفاوت، وهي: ١- **المعرفة الروحية والدينية**؛ أينما تنسب الظواهر وأسبابها ونتائجها إلى قوة غيبية أو/وإلهة. وقد استخدمت طقوس السحر والشعوذة، في البداية، من أجل استحضار و/أو استبعاد هذه الأرواح؛ ثم سادت عبادة الله من أجل جلب رحمته ورضاه، واستبعاد غضبه . **٢ – طريقة الفلسفة**؛ فيها تنسب أسباب الظواهر إلى قوة مادية تكمن في جوهرها، أو في ظواهر أخرى مادية بدلا من أن تكمن في قوة غيبية، ويتم التعرف إليها من خلال الملاحظات مجتمعة مع حواس الإنسان والمنطق العقلي السببي . والفلسفة فقط تنتج معرفة نظرية مجردة، وليست إمبيريقية/وضعية. ٣ – وهناك طريقة **المعرفة العلمية** – العلم – (Science) التي توصل إليها الإنسان نتيجة فشل الطرائق السابقة في التوصل إلى حلول جذرية لمعظم مشاكل الحياة الطبيعية . في طريقة العلم أيضا، تنسب أسباب الظواهر إلى أمور مادية، كما تدعي الفلسفة، ويعتقد فيها أن الظواهر الطبيعية، على الأقل، تحكمها قوانين ثابتة وكونية، ولكن طريقة الحصول على المعرفة العلمية تختلف منها من طريقة الحصول على المعرفة في الفلسفة (عبد الباسط، ٢٠٠٤، Babie,؛1996)

يهدف العلم إلى البحث عن القوانين الثابتة التي تحكم الظواهر ليتوصل إلى معرفة موضوعية عن حقيقة الظواهر وأسبابها في الواقع كما هي فقط، ويتجنب تحديد ما يجب أن تكون عليه الظواهر كما هو معمول به في الفلسفة . على سبيل المثال، يدعي العلماء أنه من غير الممكن للعلم أن يحكم على ما هو أفضل للإنسانية : النظام الرأسمالي أم الاشتراكي. فما عليه إلا أن يقدم حقيقة واقع كل نظام، ويترك المجال لأصحاب القرار في المجتمع (أو من الأفضل ترك القرار للشعب المسحوق) عن ما هو النظام الأفضل للإنسانية [٦]. ولكن الغريب هو أن تعريف العلم غير دقيق، وغير موحد بين العلماء والفلاسفة، وحتى بين هؤلاء الذين يكتبون كبا عن مناهج البحث العلمي، كما سأوضح لاحقا.

ثانيا: العلم واختلافات تعريفه

على الرغم من أن جميع حقول المعرفة حاولت جاهدة أن تعرف ذاتها أنها علم، إلا أن هناك اختلافا كبيرا بين العلماء على تعريف مفهوم العلم . هناك عدة تعريفات للعلم سأقوم بعرض بعضها ثم أقدم التعريف الأفضل.

---

(٦)وهذا يعبر عن (الموضوعية) التي طرحها فيبر، وليس عن الموضوعية في عملية إنتاج المعرفة الحقيقية عن الظواهر التي يسعى إليها العلم . فيبر، بالحقيقة، كان مهتما أن يكف العلم والعلماء عن إرشاد المجتمع إلى ما هو أفضل للحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما كان يفعل العلماء الثوريون في زمنه . وهو لم يكن، على الإطلاق، مهتما بالموضوعية في عملية الحصول على المعلومات والبيانات، وذلك لأنه كان يعي عدم قدرة الإنسان على استخدام منهج العلم لدراسة الظواهر الاجتماعية، بشكل خالي من الذاتية للعالم كما ندرس الذرة، ودعا إلى استخدام منهج التفهم الذاتي.

مثلا، يقترح بابي (Babbie, 2004: 26) أن "العلم يوصف بأنه منطقي (نظري)، أو عقلاني، وإمبيريقي (وضعي)". ويعبر الشق الأول من تعريف بابي عن النظرية، بينما يعبر الشق الثاني عن البحث أو التفتيش الإمبيريقي (الوضعي) [٧]. ويعرف شوتس (Shutts, 2004: 8) العلم أنه عملية ونتائج هذه العملية، فيقول: "العلم هو عبارة عن مجموعة من الطرق المنطقية والمنتظمة والموثقة من أجل فحص أو دراسة الطبيعة وظواهر وأحداث طبيعية؛ وهو أيضا المعرفة التي تنتجها هذه الطرق من الفحص والدراسة ... ولكن العلوم الاجتماعية هي نفس هذه الطرق التي تفحص وتدرس المجتمعات والظواهر والأحداث الاجتماعية".

يشير هذان التعريفان إلى أن العلم هو عبارة عن عملية ونتائج لهذه العملية . ولكن هناك عدة إشكاليات في هذين التعريفين تتمثل بعدم توضيح ما هو العلم من حيث طبيعته العملية، وماذا يفعل، وماذا يفعل ما يفعله . إن القول إن العلم منطقي وإمبيريقي لا يوضح ما هو العلم من حيث طبيعته العملية للحصول على معرفة علمية. فما الذي يعنيه شوتس وبابي بكلمة "منطقي"، و"الطرق المنطقية "؟ هل يعنيان بذلك مناهج، أو تصاميم جدية، وأدوات قياس دقيقة وذات صدقية من أجل جمع المعلومات /البيانات عن الظواهر؟ أم هل يعنيان استخدام المنطق الذهني السببي لتكوين المعرفة؟ في الحقيقة، هناك فرق كبير ومهم بين هذين المعنيين . وهنا أيضا، نرى بوضوح إصرار شوتس على الادعاء الكومبتي على إمكان استخدام طرائق المعرفة العلمية نفسها للحصول على معرفة عن الظواهر الاجتماعية كما الظواهر الطبيعية.

وهناك تعريفات أخرى للعلم تركز على أهداف العلم وتهمل طبيعته من حيث خصائص وتفاصيل العملية للحصول على المعرفة. فمثلا، يقول ميلانتز (Mielants, 2004: 35): إن العلم، "منذ أواخر القرن الثامن عشر، أصبح يعرف بأنه البحث عن قوانين كونية في عالم يتصف بالحتمية وقابل للمعرفة الوضعية، وهذا العالم ممكن وصف ماضيه ومستقبله بشكل دقيق ما دام هناك معرفة عن القوانين الصحيحة ومعرفة عن الحالة الأولية ". وتعريف آخر شبيه قدمه "لي" (Lee, 2004: 108) يطرح أن: "العلم النظامي أكد، أو تبنى أفكار وثقافة حركة التنوير بالنسبة إلى التطور الخطي بلا نهاية، والذي يسير حسب قوانين عالمية، ومن المؤكد للعلم أن يتنبأ. هذا العلم هو إمبيريقي ووضعي (Positivist). التطور النظري مرتبط بالملاحظات وبالتحكيم التجريبي في المختبرات . يجب أن يحتسب العلم على أنه شيء كوني ويطبق عبر الزمان والمكان، وبالتالي يحدد معالم المعرفة ذات النفوذ".

فالعلم هو طريقة للحصول على معرفة عن ظواهر تحكمها قوانين كونية ثابتة ممكن اكتشافها من خلال ملاحظات وضعية، وذلك من أجل فهم الظواهر (أي وصفها وتفسيرها والتنبؤ بها). من الواضح أيضا من هذه التعريفات، وبخاصة تعريف "لي"، أن عملية إنتاج المعرفة النظرية لا تعتمد على العقل، والتأمل، والتأويل الشخصي كما في الفلسفة، وإنما تعتمد على ملاحظات موضوعية جدية، كما في التجربة المخبرية . ولكن هذه التعريفات لا توضح ما هي الملاحظات الموضوعية والجدية؟ وبالتالي أرى ضرورة تقديم تعريف أكثر وضوحا وشمولا، ويفصل ما بين ماهية العلم وأهدافه:

---

(٧)يضيف بابي شقا ثالثا للعلم، وهو الإحصاء. ولكن، هل هذا يعني أن البحث الكيفي الذي لا يحتوي على الإحصاء ليس من حيز العلم؟

العلم هو عملية ونتائج لهذه العملية . فهو عبارة عن جسم من المعرفة وعن طريقة ذات خصائص معينة للحصول على هذا الجسم من المعرفة (Gilbert, 1991). جسم المعرفة يتكون من معرفة نظرية ومعرفة وضعية /إمبيريقية. وتتصف الطريقة العلمية للحصول على المعرفة الإمبيريقية بكونها ملاحظات إمبيريقية/وضعية مخططة، وهادفة، ومنظمة، ومنتظمة، ومجتهدة، ودقيقة، وذات مصداقية وثبات. والمعنى المفصل لهذه التوصيفات لطريقة المعرفة العلمية هو أنها تتم من خلال منهج /تصميم جدي، فيه تحكم بكمية العوامل السببية /المؤثرة ونوعيتها، وضبط لجميع الظروف الممكن أن تؤثر في النتيجة /العوامل المتأثرة من أجل تحييد التفسيرات الأخرى، وأدوات قياس دقيقة، وذات صدقية وثبات، وفيه قياس أولي وثانوي (أي قياس العامل التابع /النتيجة ما قبل تعرضها للعامل المستقل/ السبب وما بعده)، ومقارنة بين مجموعات مختلفة تجريبية وضابطة تخضع لنفس الظروف ما عدا العامل المستقل /السبب.

إن جزئي جسم المعرفة العلمية (النظري والإمبيريقي/وضعي) من الضرورة أن يتطابقا بمستوى المعرفة عن الظواهر (وصف وتفسير وتنبؤ)، ولكن الجزء النظري [٨] هو ذهني ومجرد، والجزء الوضعي هو إجرائي وواقعي، ويتم إنتاجهم من خلال نهجين: إما نهج الاستنباط (Deductive Approach)، حيث نبدأ من الطرح النظري، ثم الفحص الإمبيريقي، أو من خلال نهج الاستقراء (Inductive Approach)، حيث نبدأ في البحث الإمبيريقي، ثم نكون التعميمات النظرية.

المعرفة الإمبيريقية/الوضعية التي تنتج من خلال هذه الطريقة هي من أكثر المعارف المؤكدة حقيقة الظواهر وأسبابها (حيث لا يوجد طريقة بحوزة الإنسان يمكنها أن تقدم معرفة أكيدة مئة بالمئة)؛ وذلك لأنها لا تعتمد كثيرا على فهم ومنطق الباحثة الفكري وتخمينها، ولا على تحيزاتها الشخصية، ولا على أدوات قياس هشة تتسم بالذاتية . أي أن استخدام هذه الطريقة في الحصول على المعرفة سيؤدي إلى إنتاج المعرفة مهما اختلفت المرجعية الفكرية للباحث، أو مكانته وموقعه من علاقات القوة ومن المصالح الشخصية.

وبالتالي، فإنها تعتبر موضوعية . فمعنى الموضوعية هنا هو المعرفة التي تعكس وقائع الظواهر، وممكن تكرارها من قبل علماء مختلفين.

لكن، ولعدم قابلية هذه الطريقة للتطبيق لدراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية، ولا حتى بعض الظواهر الطبيعية، كان من الضروري ابتكار مناهج أخرى، وفي نفس الوقت تتمتع بقدر من الجدية والدقة أكثر من الملاحظة في الفلسفة . هذا المنهج هو منهج المسح (Survey Design or Observational Design)، الذي يجمع بيانات عن الظواهر في وضعها الطبيعي، من دون تحكم وضبط للظروف (المؤثرات)، وإنما يتم الضبط من خلال المعالجة الإحصائية /الحسابية في المسح الكمي، أو من خلال المنطق السببي للباحث في المسح الكيفي وفي الإثنوغرافيا. ولكن، ما مدى موضوعية المعرفة التي ينتجها هذا المنهج؟

---

(٨)لتعريف غير دقيق للنظرية، انظر (الدارجي، ٢٠١١).

ثالثا: مدى علمية وموضوعية المناهج المستخدمة لدراسة الظواهر غير القابلة للدراسة وفق منهج التجربة المخبرية

في البداية، سأعرض بعض التعليقات حول منهج التجربة المخبرية لمفكرين اجتماعيين يدعمون الادعاء القائل إن التجربة المخبرية تمثل المنهج العلمي الأفضل، ولإظهار رغبة علماء الاجتماع في استخدامها لدراسة الظواهر الاجتماعية. حيث يقول محرر مجلة المناهج السوسيولوجية لمنظمة علماء الاجتماع الأمريكيين (Stolzenberg, 2004: xxiii):

"التجارب (المخبرية) هي مجد المناهج العلمية (the Glory of the Scientific Method). ومثل كل شيء فاخر، فإن التجارب قابلة للاستخدام تحت ظروف معينة. وعلماء الاجتماع، كالفيزيائيين، والأطباء، والبيولوجيين، والجيولوجيين، يدرسون أشياء كثيرة لا يمكن وغير أخلاقي أن يدرسوها من خلال منهج التجربة المخبرية التقليدي". ولكنه بعد ذلك يناقض ذاته ويقول: "تاريخ التجارب العلمية هو تاريخ الامتداد الذكي للتجارب على مواضيع وأحداث كانت تعتبر غير قابلة للدراسة بهذا المنهج . وإنني متحمس جدا لنشر دراسات (في المجلة التي يحررها) تصف تقنيات جديدة لتطبيق منهج التجربة على أسئلة بحث اجتماعية ".

ويقول غيرينغ (Gerring, 2012: 220)، في شرحه كيفية التوصل إلى السبب والنتيجة في الأبحاث الاجتماعية: "هنا، وفي أماكن أخرى، فإن التجارب المخبرية تخدم دور المساعد على الاكتشاف (Heuristic Role). ويدعي غورسكي (Gorski, 2004: 13) أن "المنهج المثالي لفحص الفرضيات هو التجربة المخبرية . ولكن التجارب الحقيقية نادرا ما تطبق في العلوم الاجتماعية ". ويقول غولدستون إن "الصفات المميزة لمنهج العلم هي التجارب، وتكوين التعميمات العلمية أو القوانين" (Goldstone, 2004; 36).

تظهر هذه المقولات أن التجربة المخبرية هي من أفضل المناهج التي ابتكرها الإنسان من حيث موضوعية المعرفة التي تنتجها، إذا ما كانت المنهج الأساسي والوحيد الذي يمكن أن يعتبر علما، وتوضح كيف أن استخدام هذا المنهج يتعثر عند دراسة الظواهر غير القابلة للخضوع له – سواء أكانت اجتماعية أم طبيعية [٩].

في هذا السياق، وجد دارسو الظواهر الاجتماعية أنفسهم خارج نطاق أهم حلقات المعرفة في المجتمع عند ظهور العلم كطريقة معرفة لمدة طويلة من الزمن . في مرحلة البداية، التي استغرقت ثلاثمئة إلى أربعمئة سنة بعد ابتكار منهج العلم كما نعرفه اليوم في البلاد الأوروبية، استخدم العلم لدراسة الظواهر الطبيعية فقط، ولم يجرؤ أحد على تطبيقه في دراسة الظواهر الاجتماعية التي لا يمكن أن تدرس بمنهج صارم ومحكم . وبقي فلاسفة وأدباء الظواهر المجتمعية والإنسانية، الذين لم يتمكنوا من تطبيق طريقة العلم لدراسة الظواهر الاجتماعية، خارج سياق إنتاج المعرفة في ذلك الزمن، وبقيت المعرفة

([٩])من الضروري التنويه أنني بالرغم من إصراري على أفضلية منهج العلم للتعرف إلى أسباب الظواهر بشكل موضوعي، إلا أنني لا يمكن أن أهمل الدور السلبي لهذا المنهج في دعم الرأسمالية والإمبريالية وهلاك الإنسانية . الاقتباس التالي يوضح هذا الدور السلبي للعلم: (العلم والتكنولوجيا، كجزء من الدين العلماني الحديث، أصبحا من الخصائص المقدسة للحضارة الأوروبية، ويستخدمان كتبرير لاستعمار وسلب الأراضي (المتخلفة؛ وجميع المخططات التي تم تبنيها، في ذلك الوقت لتحديد مرتبة الشعوب في سلم التطور (فيما من الطبيعي أن يقع الرجل الأبيض الفيكتوري في المرتبة الأولى)، كانت تهدف إلى إيجاد تماثل ما بين النساء الأوروبيات والشعوب غير الأوروبية (من خلال قياس جماجمهن). وعكست هذه المحاولات الحاجة إلى تثبيت، أو إقامة قاعدة أساسية علمية خلف اللامساواة الفعلية الجندرية والعرقية.

عن الظواهر الاجتماعية محصورة في حيز الفلسفة والآداب الإنسانية التي تناقش في صالونات الطبقة الأرستوقراطية، وليس في المحافل أكاديمية (العرابي، ١٩٩٤؛ Burke, 2000; Mielants, 2004). ويؤكد ميغليو بهذا الخصوص: "لغاية نصف القرن التاسع عشر، نادرا ما تواجدت العلوم الاجتماعية كمواضيع أكاديمية في أي مكان" (Meglio, 2004: 56).

استمر الجدال، عبر السنين، حول إمكان استخدام هذه الطريقة العلمية الموضوعية والخالية من التخمينات الذهنية الشخصية لدراسة الظواهر الإنسانية ما قبل، وحتى ما بعد بداية القرن التاسع عشر، إلى الوقت الذي تجرأ فيه كومت، في سنة ١٨٣٠، أن يطلق طرحه الشهير؛ وهو إمكانية، بل ضرورة استخدام هذا المنهج العلمي لدراسة الظواهر الاجتماعية بنفس الدقة والموضوعية، وبعيدا من الخيال، والتخمين، والمنطق الإنساني، كما الحال في دراسة الظواهر الطبيعية (المفتي، ٢٠٠٦). وقد كان كومت مقتنعا بهذه الإمكانية حتى أنه قدم لقب "الفيزياء الاجتماعية " ليعبر عن دراسة الظواهر الاجتماعية باستخدام المنهج العلمي، وذلك لأنه اعتقد أن الظواهر الاجتماعية أيضا تحكمها قوانين ثابتة كما قانون الجاذبية . ولكن هذا الادعاء لم يسلم من النقد، وخصوصا من قبل بعض الفلاسفة وعلماء الاجتماع، مثل ديلثي وفيبر ووينش وهابرماس وكولدنر وسوركن، الذين أكدوا أن العلم، الذي يستخدم منهج أو تصميم التجربة المخبرية المحكمة، لا يمكن تطبيقه لدراسة الظواهر الاجتماعية كما الظواهر الطبيعية الجامدة، وأن معتقدات وتوجهات ومصالح الباحث /ة لا بد من أن تستدخل في عملية إنتاج المعرفة في المناهج المستخدمة لدراسة الظواهر الاجتماعية (Reed, 2008; Lee and Wallerstien, 2004; Gorski, 2004).

والجدير بالذكر، أن كومت، الذي أدرك صعوبة تطبيق طرحه، لم يقدم منهجا أو تصميما بديلا من التجربة المخبرية؛ وبالتالي، بات فلاسفة المجتمع عاجزين عن استخدام منهج العلم، إلى أن جاء دوركهايم (١٨٩٧) بدراسته الشهيرة عن ظاهرة الانتحار؛ والتي جمع فيها بيانات مكممة رقمية عن المنتحرين، وعن خلفياتهم الدينية والجغرافية المتوافرة في سجلات الكنائس وغيرها من المؤسسات الاجتماعية [١٠]. وادعى أن هذا منهج علمي خال من تحيزات الباحث، ومواقفه، ووجهات نظره، وينظر إلى الحقائق الاجتماعية على أنها أشياء ووقائع (قنصوة، ١٩٨٤) .

هذا المنهج الذي يجمع بيانات مكممة ورقمية عن الظاهرة كما هي في وضعها الطبيعي، بدون تحكم أو ضبط للظروف والمؤثرات، هو منهج المسح الكمي. في البداية، ابتكر منهج المسح الكمي ليضاهي منهج التجربة المخبرية، وظل يعتبر من أقرب المناهج لمنهج التجربة المخبرية في موضوعيته (Burns, 2000)، وبقي وحده يدرس في أقسام علم الاجتماع في بعض الجامعات الأمريكية على سبيل المثال؛ والتي كانت تحجب تدريس منهج المسح الكيفي عن طلابها في الدراسات العليا، وتعتبره روايات وقصصا فردية من حيز الآداب، ولا مكانة له في "علم الاجتماع"[١١]. وكيرون الذين اعتبروا منهج المسح الكمي كالتجربة المخبرية، وأنه تجربة طبيعية، ويقدمون معايير تشبه معايير التجربة المخبرية من أجل

---

(١٠)من الضروري التنويه هنا أن ماركس أيضا أعجب كثيرا بمنهج العلم وقد كان من المبتدئين باستخدام منهج المسح حيث وجد في حوزته، بعد وفاته، عدة آلاف من الاستبانات الجاهزة للتوزيع(Babie, 2004)

(١١)تجربتي في الثمانينيات في علم الاجتماع /جامعة يوتا والذي كان نسخة متطابقة عن برنامج الدكتوراه في جامعة ييل. (انظر برنامج الدكتوراه الحالي لعلم الاجتماع في جامعة نيويورك حيث يقدم خمسة مساقات بحث كمي ومساق بحث كيفي).

الحكم على ما هو عمل علمي في البحوث الاقتصادية والاجتماعية (Gerring, 2011)، حتى إن البعض تجرأ على توسيع معنى العلم ليضم الكير، بما في ذلك الإنتاج الأدبي، تحت مظلة العلم (عبيدات، عدس وعبد الحق، ١٩٩٨). واخترع بعضهم معادلات إحصائية معقدة ليعوض التجربة المخبرية (Freedman, 2009; Hinkelmann and Kempthorne, 2008; Pearl, 2009; Gering, 2012)

ولكن، في منتصف السبعينيات، ومع ظهور الحركات النسوية والإثنية وبرامجها الأكاديمية، وظهور التوجه الفكري، ما – بعد – الحداثة، الذي ينسب إلى ليوتارد وفوكو وبيرديو ودارديدا... إلخ، وأيضا مع ظهور توجه ما – بعد – الكولونيالية (الذي ينسب إلى إدوارد سعيد)، بدأ تحول جذري في النظرة إلى منهج العلم بأكمله . ومن ثم، أخذ يستبدل منهج المسح الكمي (أحيانا بالكامل) بمنهج المسح الكيفي والإثنوغرافيا (أو المشاركة بالحقل).

يبدو أن تقبلا جديا قد حصل لعلمية هذه المناهج الكيفية، ولموضوعية المعرفة التي تنتجها (Denzin and Lincoln, 1994)، كما اتخذ النقاش حول علمية العلوم الاجتماعية منحى آخر حول أفضلية أحد هذه المناهج : هل الأفضلية لمنهج المسح الكمي الأقرب إلى التجربة المخبرية؛ والذي يجمع بيانات مكممة أقرب إلى الموضوعية ولكنها سطحية على عينة كبيرة وممثلة لمجتمعها، وتقنيات حسابية /إحصائية لمعالجتها ولتعميمها على المجتمع اكبر؟ أم أن الأفضلية تعود للمسح الكيفي والإثنوغرافيا الذي يجمع بيانات كيفية خطابية (Narratives) تبعد من الموضوعية، ولكنها معمقة على عينة صغيرة الحجم وغير ممثلة لمجتمعها، ويستخدم المنطق السببي والذاتي لمعالجة البيانات، وتعجز عن التعميم على مجتمع الدراسة ؟ وما يثير الاستغراب هو النقاش الدائر الآن حول أفضلية منهج المسح الكيفي والإثنوغرافيا لدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية (Brady and Collier, 2010 Burns, 2000; Jayaratne and Stewart, 1995; Blaxter, Hughes and Tight, 1996) حتى إن بعضهم يصف هذا المنهج بالموضوعية (Elo [et al.], 2014; Potter and Levine- Donnerstein, 1999; Pyett, 2003)؛ بل إن هناك من يعتقد أنه من الممكن للبحث الكيفي أو يقدم تعميمات علمية (Scientific Descriptive and Explanatory Inferences) كما البحث الكمي، وإذا اتبع معايير وأسس البحث الكمي (King, Keohane, and Verba, 1994) [١٢] ولكن هناك أيضا بعض التوجهات العقلانية التي تعي محدودية هذين الأسلوبين وراحت تنادي بأهمية استخدام جميع المناهج المختلفة التي بحوزة علماء الاجتماع مجتمعة من أجل إنتاج معرفة أقرب إلى حقيقة الظواهر الاجتماعية، وذلك من أجل تعزيز موضوعية هذه المعرفة (Gerring 2007; Hesse-Biber and Johnson, 2013; Hodgkin, 2008)، وهذا ما يسمى الآن (Mixed Methods or Triangulation). وسأتطرق، لاحقا، إلى كيفية استخدام هذا الأسلوب في عملية البحث الاجتماعي.

أدعي، مرة أخرى، أن جميع مناهج الأبحاث الاجتماعية لا تشكل مناهج علمية حقيقية، لأنها من غير الممكن أن تتوصل إلى تحديد السبب والنتيجة، أو حتى العلاقات بين الظواهر، إلا من خلال الإدراك الذهني الذاتي للباحث /ة، وبالتالي، وبكل بساطة، هي طرائق تتدخل فيها قيم الباحث /ة، وتوجهاته /ا في كل مرحلة من مراحل البحث عن المعرفة

---

(١٢)الغريب هنا أن نقدهم ضد منهج المسح الكمي ليس له علاقة لإشكاليات المنهج من حيث عدم قدرته على إنتاج معرفة موضوعية، وإنما يتعلق بأمور سياسية، كالسياق المجتمعي الذي ظهر فيه هذا المنهج، من حيث قربه من الحكومة والحوكمة في أمريكا الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية (Brady and Collier, 2010)

كما يوضح (الدراجي، ٢٠١١؛ السمالوطي، ١٩٧٣؛ بن صغير، ٢٠١٣) [١٣]، ولا يمكن لهذه المعرفة أن تعكس وقائع الظواهر إلا قليلا. وهي، كما يقول كنغ وآخرون (King, Keohane, and Verba, 1994: 6) "...دائما غير أكيدة" [١٤]. ولا بد لتحيزات الباحث /ة وأفكاره /ا وتوجهاته /ا أن تكون موجودة، حتى في منهج المسح الكمي، الذي يعتبر موضوعيا أكثر من المسح الكيفي . فما هي أهم العقبات التقنية التي تصطدم بها خطوات البحث العلمي للمسح الكمي والكيفي والتي تؤدي إلى إخفاقاته في الموضوعية والعلمية:

أولا، إن أهم إشكالية تكمن في طبيعة التصميم من حيث ضآلة قدرة منهج المسح الكمي، وعدم قدرة المسح الكيفي على تحقيق الضبط، أو التحييد لأثر العوامل الأخرى، عدا عن السبب الرئيس (يعني لا يمكن قيام تحييد جدي لأثر المتغيرات المستقلة الأخرى على المتغير التابع، كما هو ممكن في منهج التجربة المخبرية). في البحث الكمي، يمكن تحقيق قدر بسيط من الضبط من خلال تقنيات إحصائية، مثل الانحدار المتعدد؛ ولكن في البحث الكيفي هذا غير ممكن . ولكن حتى هذا الضبط في البحث الكمي، بالرغم من أهميته، ليس جديا على الإطلاق . هذا يشكل أهم سبب خلف مشكلة الموضوعية، ويعني عدم وجود للصدقية الداخلية للمنهج، أي عدم قدرته على تحديد السبب والنتيجة بأكر ثقة ممكنة.

ثانيا، تكمن الإشكالية المهمة الثانية في دقة وصدقية وثبات أدوات القياس لمفاهيم/ متغيرات البحث . بما أنه من الصعب تحديد تعريف نظري وإجرائي دقيق للمفاهيم الاجتماعية، وبما أن هذه المفاهيم مجردة وغير قابلة للتعريف بشكل شامل، يصبح من الصعب – أو حتى من المستحيل – تكوين أدوات قياس موضوعية وصادقة وثابتة، كما هو ممكن عند تكوين أدوات قياس الظواهر الطبيعية كالوزن أو حرارة الجسم . معنى المفهوم الاجتماعي بالضرورة أن يتأثر بالكيفية الأيديولوجية التي تحلل بها الباحثة أمور الحياة، ناهيك بعدم القدرة على تحديد جميع أبعاد المفهوم، وتجلياته، والذي من الممكن أن يختلف من فرد إلى آخر، أو حتى من فترة زمنية إلى أخرى لنفس الفرد اعتمادا على الخبرة ومدى المعرفة بتفاصيل المفهوم .

ثالثا، مدى صحة المعلومة المقدمة من المشاركين في البحث . وحتى على اعتبار أنه يمكن تكوين أداة قياس دقيقة وصادقة (Valid) وثابتة (Reliable) ، للمفهوم الاجتماعي، فهذا لا يضمن الحصول على معرفة صحيحة عنه من قبل وحدات التحليل المشاركة في البحث (المبحوثين). فهم في أغلب الأحيان ليسوا جمادا، بل بشر، يفكرون، ويتفاعلون، ويقررون على الكيفية التي تقديم بها المعلومة. بالتالي، فمن الطبيعي لهذه المعلومة المقدمة ألا تكون على حقيقتها إلا قليلا، حيث من الممكن عدم استيعاب معاني بنود أداة القياس /والأسئلة في المقابلة، أو حتى التعمد بعدم تقديم المعرفة الحقيقة، وهذا يشكل مدخلا آخر مهما إلى عدم قدرتنا على قياس المفهوم بدقة وبصدق [١٥].

---

(١٣)ومن الغريب أن بن صغير مقتنع بإمكان تجاوز هذه المعوقات وإنتاج معرفة موضوعية حينما يقرر الباحث ان يبعد قيمه من النتائج.

(١٤)ولكن مع هذا فإن كينغ وآخرين يدعون أن البحث الكيفي والكمي هما علم (King, Keohane, and Verba, 1994: 5)

(١٥)وهذا غير ممكن أن يكون أفضل في البحث الكيفي الذي يستخدم المقابلات وجها لوجه، أو حتى التعايش مع المشاركين في البحث لأن إمكانية حجب المعلومة الصادقة للمشاركين في البحث الكيفي أكثر ما تكون في البحث الكمي، الذي يستخدم استبانة تعبأ من الفرد، وخصوصا إذا جمعت بشكل سري تماما.

وما علينا إلا أن نتخيل الفرق بين ميزان الحرارة كأداة قياس لظاهرة "حرارة الجسم" والسؤال المفتوح الذي يهدف إلى قياس ظاهرة "الفقر" التي يعانيها الناس . تقدم الأداة الأولى حقيقة درجة الحرارة للجسد (+ أو –١ بالمئة من الخطأ على اكثر)، ولا يوجد مجال للتلاعب، لا من قبل الباحث ولا من قبل المبحوث على ما هو قياس درجة حرارة جسده، وخصوصا إذا تم قياس الحرارة بوجود الباحثة . ولكن من غير الممكن للأداة الثانية المصممة لقياس الفقر أن تقدم حقيقة ظاهرة الفقر التي يعانيها المبحوث لعدة أسباب تقنية وموضوعية، لها علاقة بكل من الباحث والمبحوث: **أولا**، يمكن لتعريف ظاهرة الفقر أن يختلف من شخص إلى آخرة و**ثانيا**، حتى لو كان هناك تعريف كوني متفق عليه عالميا، فمن الممكن أن يمتنع المبحوثون عن تقديم الحقيقة حول واقعهم الاقتصادي . لذلك من غير الممكن قياس ظاهرة الفقر من خلال أسئلة موجهة إلى المبحوثين . وحتى لو تعايش الباحث مع المبحوثين ليتحقق من واقعهم المعاش، فإن فهم الباحث طبيعة الفقر وأبعاده يختلف، بالتأكيد، باختلاف توجهاته الفكرية، وموقعه، ومصالحه في النظام الاقتصادي الطبقي القائم. وبالتالي، فإن هذه الأمور مجتمعة تؤثر، بلا شك، في وصف الباحث طبيعة ظاهرة الفقر، ومدى انتشارها، وتؤثر في تحديده مؤثراتها/أسبابها.

رابعا، التحيز في عملية اختيار وحدات التحليل للعينة، أي خطأ المعاينة (Sampling Error)، وهو من أبرز الأخطاء المعترف بها من قبل علماء الاجتماع المؤمنين بموضوعية منهج المسح الكمي، وهو خطأ بغاية الأهمية، والادعاء بحصره إحصائيا غير مقنع . وهذا هو ما يؤثر في الثقة في عملية التعميم من نتائج العينة على مجتمع البحث.

خامسا، التحيز الكامن في معالجة البيانات من حيث الافتراضات غير الواقعية للتقنيات الإحصائية المستخدمة (Seawright, 2010)، وفي التعميم من العينة إلى مجتمع الدراسة، وفي نقاش النتائج وتفسيرها كذلك. ناهيك بمنهج المسح الكيفي والإثنوغرافيا اللذين يوجبان استخدام المنطق الفكري للباحث /ة بالكامل ح[١٦].

وبناء على هذه المعوقات التقنية التي تحجب الموضوعية، ألا يكفي وجود عدة نظريات لوصف وتفسير واقع ظاهرة اجتماعية معينة، كما يدعي بوراووي (Burawoy, 1989)، لتبيان هشاشة المنطق الذي يدعي أن المعرفة الناتجة من خلال المناهج "العلمية" المستخدمة في دراسة الظواهر الاجتماعية هي ليست معرفة موضوعية، ولا تعكس حقيقة الظاهرة كما هي؟ وما دام واقع الظاهرة غير قابل للمعرفة من خلال منهج صارم ومحكم، وما دام منطق الباحث /ة وخياله يتدخلان في إنتاج المعرفة عن الظواهر الاجتماعية، فستبقى هذه المعرفة غير موضوعية، وبالتالي غير علمية . وكما يؤكد بوراووي، حتى الوقائع /الحقائق الإمبيريقية ما هي إلا عبارة عن تأويلات جاهزة (Burawoy, 1989; 1990) ، وكل نظرية تفسر وتؤول الحقائق الإمبيريقية بشكل مختلف . وهذا هو، حقيقة، وضع المعرفة عن الظواهر التي لا يمكن أن تخضع لمنهج التجربة المخبرية؛ وبالتالي، فإن المعرفة عنها تبقى، بالضرورة ، تأويلات تختلف حسب الخلفية الأيديولوجية للباحث [١٧]. ومن يعتقد غير ذلك فهو يشجع الوهم والتزييف حيث من غير الممكن استبعاد فكر ومشاعر ومصالح

---

(١٦)بلا شك، من الضروري الاعتراف أنه حتى التجربة المخبرية يمكن أن تتدخل بها توجهات وتحيزات الباحث /ة، ولكن هذا جائز فقط في انتقائية موضوع البحث وليس في عملية إنتاج المعرفة.

(١٧)انظر إلى نقاش (السمالوطي، ١٩٧٣) حول تأثر النظريات الاجتماعية بأيديولوجية ومصالح العالم.

الباحث عن عملية إنتاج المعرفة ((المفتي، ٢٠٠٦) و(العرابي، ١٩٩٤)) الذين يؤكدون ضرورة وإمكانية استبعاد الأيديولوجيا للباحث وهذا ما يحقق الموضوعية بغض النظر عن المنهج المستخدم).

ولتوضيح هذا، دعنا، مثلا، ننظر إلى الاختلاف الجدي بين التفسير النظري لماركس ولفيبر عن نفس الظاهرة، ظاهرة التطور المجتمعي. أكد ماركس أن التطور المجتمعي الرأسمالي هو بالضرورة انعكاس لعملية وعلاقات الإنتاج، بينما اعتبره فيبر نتيجة لتطور الفكر والثقافة البروتستانتية . هذا، بحد ذاته، يظهر كيف أن أساليب المعرفة التي تستخدم في إنتاج التفسيرات للظواهر الاجتماعية تعتمد على منطق وطريقة تفكير المؤلف أو المفكر بالكامل. فمثلا، الدلائل التي استشهد بها فيبر ليدعم ادعاءه، بأن أساس تطور ونشوء النظام الرأسمالي هو الفكر البروتستانتي، هي ذاتها بالإمكان أن تستخدم من قبل الماديين لدعم ادعائهم . فبالإمكان الادعاء أن أصحاب المشاريع الرأسمالية الصغيرة، التي كانت في حالة اصطدام مع قوانين الكنيسة الكاثوليمة التي وقفت عقبة أمام تطور البنوك والربا الضروري لنشوء وتراكم رأس المال، قد قاموا بثورة ثيولوجية /دينية ليخرجوا على سيطرة الكنيسة الكاثوليكية. وفي الحقيقة، فإن رأس المال الصغير، وتناقضاته مع الكنيسة الكاثوليكية، هو الذي أدى إلى ظهور الطوائف البروتستانتية، التي كونت ثيولوجيا صديقة وداعمة لفكر رأس المال واحتياجاته آنذاك، وليس العكس (Nasser, 1996). وهذا تفسير مادي لا فكري . إذا، نجد أن نفس الوقائع الاجتماعية تستخدم كدلائل لإنتاج تفسيرات مختلفة من تطور النظام الرأسمالي حسب الرؤية الفكرية لمنتج المعرفة . وهذه هي حال المعرفة عني الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي لا تخضع للتجربة المخبرية، والتي تتسم، دائما وأبدا، بأنها غير مؤكدة، وليست قريبة إلى حقيقة واقع الظواهر، مهما كانت جدية محاولات ترفع الباحث من إسقاط قيمه.

إذا، دعنا نقول، وبصراحة، إن العلم كطريقة معرفة هو فقط قابل للاستخدام في دراسة الظواهر التي من الممكن أن تخضع لظروف التجربة المخبرية، والقابلة للضبط وللقياس من خلال أدوات فعلية مادية دقيقة وصادقة وثابتة . ما عدا ذلك، فإن المعرفة التي تنتج من خلال المناهج الأخرى غير "التجربة المخبرية " هي شيء آخرة ربما تكون فلسفة [١٨]، أو ربما تكون آدابا إنسانية، أو من الممكن أن نجد لها لقبا آخر يعبر عن حقيقة هذه المعرفة بالفعل . كما أوضح فيبر (١٨٩٧) اعتراضه على استخدام منهج العلم الصارم لدراسة فعل الإنسان كمادة جامدة، "لا توجد معرفة موضوعية، على الإطلاق، عن الثقافة، وبالطبع عن المجتمع ... جميع أشكال المعرفة عن الواقع الثقافي هي دائما معرفة نابعة من وجهة نظر معينة ...". (Weber, 1897)

وهناك أيضا بعض العلماء ما – بعد – حداثيين الذين يشككون في جودة الأسلوب العلمي للحصول على معرفة عن ظواهر الحياة وواقعها، وخصوصا في دراسة الظواهر الإنسانية الاجتماعية، التي لا تخضع لمبادئ العقلانية، ولكها نتيجة بناء اجتماعي، وتتشكل وتتأثر بطبيعة حياة المجتمع الذي تنبع منه، وبخبرات المنتج للمعرفة؛ وبالتالي، فإن إنتاج المعرفة لا يمكن أن تكون موضوعية (فوكو، نظام الخطاب (١٩٧٠)). دعنا نطرح ما تقول شارماز في هذا الخصوص:

---

(١٨)هي أقرب إلى الفلسفة لأنها لا تتمكن من التعرف إلى وقائع الظواهر على حقيقتها (من حيث خصائصها وأسبابها ونتائجها) وليس لأنها معرفة شمولية كما يدعي الدراجي (٢٠١١).

"النقد الموجه للعلم من أكاديمي ما – بعد – الحداثة يعكس نقدا إبيبستمولوجيا سابقا للوضعية العلمية . مفكرو ما – بعد – الحداثة يوجهون النقد للعلم الوضعي، الذي يروج لأسطورة الموضوعية، ولفصل الحقائق عن القيم الذاتية للباحث، والاهتمام بإيجاد الحقيقة أو الصدق، وللبحث عن، واكتشاف القوانين التي تحكم الحقيقة الخارجية للظواهر بشكل منفصل عن الباحث" (Charmaz, 1995: 47).

ولإصرار البعض على وصف أنفسهم بلقب علماء؛ كعلماء الاجتماع، و"علماء النفس"، و"علماء الاقتصاد"، فإنه لا بد لي، وللأسف، إلا أن أدعي أن هذا الإصرار ما هو إلا دليل على العقدة التي عاناها الفلاسفة والأدباء في السابق، وما زالوا يعانونها، وهي عقدة "المعطف الأبيض !" (The White Coat Complex)، أو ما يسمى، أيضا، "الحسد الفيزيائي" (Physics Envy). وهي الرغبة الشديدة عند "علماء" الاجتماع /الانسان في استخدام منهج العلم (الذي كان، وما زال يعتبر من أهم حلقات الإنتاج المعرفي)، والإصرار على عدم اختلافهم من علماء المختبرات العلمية . يدعي هؤلاء، وبدون أي مجال للشك، أن منهج المسح، وحتى منهج الإثنوغرافيا (الذي يعتمد كليا على الملاحظات والتخمينات الذاتية للباحث /ة)، هي مناهج علمية، وبالفعل تنتج معرفة موضوعية (Hassard, 1993: 8- 10)

في الحقيقة، ليس من السهل استيعاب المنطق خلف هذا الإصرار على حتمية استخدام المنهج العلمي لدراسة الظواهر الاجتماعية، وحتى عندما يتم تحوير المنهج العلمي وتحويله إلى مناهج ليس لها صلة كافية بالدقة (Rigor) والصدقية والموضوعية المطلوبة للعلم! فكيف يمكن إنتاج معرفة من خلال الملاحظات العينية الذاتية، حتى لو تم استخدام مقابلات معمقة وملاحظات جدية، ولكن دون أدوات قياس دقيقة وصادقة، ودون ضبط وتحكم للظروف المختلفة التي من الممكن أن تؤثر في الظاهرة، وكيف يمكن أن يدعي الباحث أن المعرفة التي ينتجها هي معرفة علمية وموضوعية؟

دعنا ننظر إلى اقتباس يقدمه عبيدات وآخرون لنتعرف إلى هذا الإصرار الغريب، وغير المقنع، على حتمية دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية من خلال العلم:

"... إن العلم لا يتعلق بدراسة ظاهرة ما، بل يشمل جميع الظواهر. فلا يقتصر العلم على النشاطات التي تستخدم فيها المختبرات والأجهزة والأدوات، بل يشمل أي نشاط يهدف إلى دراسة العلاقات بين الظواهر. لذلك، لا يوجد ما يسمى نشاطات ودراسات أدبية، أو نشاطات علمية ،... فالمواد الأدبية (اللغات، والتاريخ، والاقتصاد، والاجتماع ... إلخ)، اذا استخدمت المنهج العلمي فإنها تدخل تحت إطار العلم الذي يستخدم المنهج العلمي، ويهدف إلى الكشف عن العلاقات بين الظواهر" (عبيدات، عدس وعبد الحق، ١٩٩٨: ٢٣).

هذه محاججة غير مقنعة، وما هي إلا عبارة عن القول "هذا هو لأنني أقول إن هذا هو". بالحقيقة، لا يقدم عبيدات وزملاؤه سببا منطقيا لادعائهم بأن النشاطات الأدبية تصبح علما بمجرد أنها تهدف إلى كشف العلاقات بين الظواهر، أو بمجرد أن يتم دراستها من خلال استخدام المنهج العلمي . هناك طرق أخرى للمعرفة، مثل الفلسفة، التي تهدف، هي الأخرى، إلى الكشف عن العلاقات بين الظواهر. هذا ما هو إلا مثل ساطع للادعاء الاعتباطي على إمكان استخدام منهج العلم لدراسة أمور غير قابلة للفهم من خلال المنهج العلمي.

دعنا نطلع أيضا على نقاش (Byrne, 2012: 18) حول استغراب (Abbott, 1998) من ادعاءات "علماء الاجتماع " بخصوص هذا الموضوع بالتحديد:

"يقول آبوت إن علماء الاجتماعيات سيظهرون، في المستقبل، الاستغراب؛ وذلك لأن: "الأفراد، الذين عزفوا أنفسهم بعلماء اجتماع، كانوا يعتقدون بأن المجتمع ظهر كما هو، لأن هناك خصائص وقوة اجتماعية فعلت أشياء (يعني أثرت أو سببت) لخصائص وقوة اجتماعية أخرى .... لقب علماء الاجتماع هذه الخصائص والقوة "بالمتغيرات ". وتحدد الفرضيات أي المتغيرات التي أثرت في أي من المتغيرات الأخرى، والتي سميت "التحليل السببي ". ... وما جعل علم الاجتماعيات علما (التأكيد أصلي) هو اكتشاف هذه "العلاقات السببية "، (Abbott, 1998: 148-149)

يوضح النص أعلاه بعض التبريرات غير المنطقية لاستخدام لقب علم وعلماء الاجتماع ، وكما يدعو عبيدات وآخرون، لأنه مجرد أن يهدف الباحث إلى التعرف إلى العلاقات بين متغيرات، أو مجرد أن يحاول الكشف عن القوانين خلف الظواهر، فيصبح ما يقوم به علما، ويصبح هو عالما، بغض النظر عن الطريقة (أكانت دقيقة ومحكمة أم لا) التي يستخدمها لتحديد هذه العلاقات ! وما عليه إلا أن يدعي أنه يستخدم منهجا علميا، حتى لو كان يستخدم الملاحظة والفهم الذاتي ليدعي أن ما ينتجه من معرفة هي معرفة علمية! وهذا يشكل المأزق المعرفي، وهو أن يدعي دارسو الظواهر الاجتماعية /الإنسانية الحيوية والمتغيرة بمحتواها، وبمعانيها، من لحظة إلى أخرى، حسب توجهات الفاعل، وحسب الملاحظ للفعل أن ما ينتجونه من معرفة هي معرفة موضوعية و"معرفة علمية " فقط، لأنهم يدعون وجود علاقات بين الظواهر.

أدعي، مرة أخرى، أن المنهج الوحيد الموجود، الآن، بحوزة الإنسان، الذي يتسم بأكبر قدر من الموضوعية، هو منهج "التجربة المخبرية الفعلي" (True Experimental Design). وبهذه الطريقة، وحدها، يمكن إنتاج معرفة أقرب إلى حقيقة السبب والنتيجة (وهذا ما يشكل المصداقية الداخلية للمنهج)، كما ومن الممكن إعادة إنتاج المعرفة بنفس الدقة من قبل عدة خبراء، وبغض النظر عن اختلافاتهم الأيديولوجية، أو علاقات المصالح التي تحكم تطلعاتهم وممارساتهم (شريطة ألا يحدث أي نوع من التلاعب الاعتباطي من أصحاب رأس مال القوة في المجتمع). فالعلم ما هو إلا عبارة عن منهج التجربة المخبرية فقط، ولا يجوز اختراع مناهج المسح المختلفة، التي هي أقرب إلى الملاحظة الشخصية، والتي تعتمد، في الأغلب، على منطق الفرد وتخمينه، كما في طريقة الفلسفة، ومنحها لقب العلم.

ومن الضروري أن نتقبل أن مناهج الأبحاث الاجتماعية هي، بالحقيقة، من حيز الفلسفة والأدب أكثر مما هي من حيز العلم . وبدلا من أن نوسع معنى العلم ليحتوي مناهج تختلف عنه كثيرا يتوجب علينا ابتكار لقب آخر، غير لقب العلم، ليعبر عن طبيعة المعرفة التي تنتج من خلال هذه المناهج، والتي، بدورها، تتسم بالقليل من الانتظام والصدقية والجدية والدقة، ولكنها تبقى متفوقة ببعض هذه الصفات عن مناهج الملاحظة الذاتية في الفلسفة والآداب . أو هل هي ما بين العلم والفلسفة كما يوضح الدراجي (٢٠١١)؟

رابعا: هل المعرفة التي تنتجها مناهج البحث المستخدمة في دراسة الظواهر الإنسانية الاجتماعية بلا فائدة؟ وما إمكانية إنتاج معرفة أقرب ما يمكن إلى حقيقة الظواهر الاجتماعية؟

إن أفضلية المعرفة التي تنتج من خلال منهج التجربة المخبرية، من حيث موضوعيتها لا تعني أن المعرفة، التي تنتج من خلال مناهج المسح الكمي والكيفي، والإثنوغرافيا، وتحليل المضمون، ليس لها أهمية في حيز المعرفة الرسمية الأكاديمية والعامة، ولحياة البشر، ولتطور المجتمعات . ولكن لا يمكننا أن ندعي أنها علمية، وموضوعية، وتمثل حقيقة الظواهر (Byrne, 2012) ونعترف، كما ينصحنا عثمان (١٩٨٩)، أن إصرارنا على "الموضوعية الساذجة " سيؤدي إلى استبعاد "الذاتية الناضحة " الضرورية لدراسة الظواهر الاجتماعية. ويجب ألا يستهان بإنتاج معارف ذاتية مختلفة حول نفس الظاهرة الاجتماعية (بالرغم من خطورة بعض أسباب الاختلاف، مثل علاقات المصالح، التي تربط المفكرين والعلماء مع أصحاب القوة المهيمنة)، وذلك لحركة العقل، وتطور الفكر والإبداع الإنساني . فالمعرفة الاجتماعية تشكل، بلا شك، معرفة مختلفة تماما من المعرفة العلمية التي تنتج من بعض الظواهر الطبيعية، ولكها ذات أهمية وضرورة لتطور الفكر الإنساني.

نعم، هناك كير من الأحداث، والأفكار، والتوجهات، والسلوكيات الإنسانية التي تتسم بالنمطية، وتبدو أنها كونية وموجهة من قبل قوانين ثابتة، نحن بحاجة إلى اكتشافها، وفهمها فهما يعكس حقيقتها، ولكن ليس لدينا المناهج التي يمكن لها أن تفعل هذا بعد. ومن هنا تأتي ضرورة الاستمرار في المحاولات الجدية لابتكارها. إن هدف النقد، الذي عرض أعلاه عن عدم قدرتنا على استخدام طريقة العلم للوصول إلى معرفة عن الظواهر الاجتماعية، ليس من أجل التقليل من أهمية الدراسات والأبحاث لفهم الظواهر الاجتماعية – فهذا شيء مهم وضروري – ولكن، من أجل التفكير الجدي بطبيعة المناهج التي بحوزتنا، وبنوعية وخصائص المعرفة التي تنتج من خلالها، والتوقف عن الادعاءات غير الدقيقة؛ وبالأخص، لتوقف الجدل غير المجدي حول ما هو أفضل منهج، المسح الكمي أو الكيفي . ولكي نتوصل إلى قناعة أنه من أجل الحصول على معرفة أصدق وأكثر موضوعية عن طبيعة الظواهر الاجتماعية، ليس لدينا خيار، الآن، إلا أن نستخدم جميع المناهج التي بحوزتنا، مجتمعة، في دراسة الظواهر الاجتماعية، كما يؤكد كثير من العلماء العقلاء [١٩] (Greene 2007; Hesse- Biber and Johnson, 2013; Hodgkin, 2008)

الجمع بين البحث الكمي والكيفي يجب أن يكون بشكل دوري، أي ابتداء من منهج المسح الكيفي، والإثنوغرافيا، وتحليل المضمون، ومن ثم التوجه إلى منهج المسح الكمي، ثم انتهاء بالمنهج الكيفي . الابتداء في البحث الكيفي كخطوة أولى مهم للتعرف إلى تفاصيل الظاهرة، وحيثياتها، وبعض محدداتها بعمق . وثم تستخدم هذه المعرفة لتكوين أدوات قياس مكممة للقيام بمنهج المسح الكمي الذي يتمكن من دراسة مجموعة كبيرة وممثلة لمجتمع البحث، بغية

([١٩])مراجعة لأعداد سنة ٢٠١٥ لمجلة إضافات ومجلة العلوم الاجتماعية أظهرت أن من بين الـ ٢٣ دراسة التي قمت بمراجعتها في مجلة إضافات، هناك دراستان من المسح الكمي و ٨ دراسات من المسح الكيفي ودراسة واحدة جمعت ما بين البحث الكمي والكيفي و ١٣ دراسة من نوع المقالة التي تقدم معلومات وتحليلا عن موضوع أو علماء أو مؤسسات وحركات مع دعم فكري . أما في مجلة العلوم الاجتماعية، فمن الـ ١٥ دراسة هناك ١٠ دراسات من البحث الكمي و ٤ من البحث الكيفي ومقالة واحدة . فواضح أن التوجه نحو مبدأ المناهج المختلطة لم يتحقق بعد في الأبحاث العربية في علم الاجتماع .

التوصل إلى رصد العلاقات بين الظاهرة ومحدداتها، مع إمكانية الضبط الإحصائي للعوامل الأخرى . وبعد ذلك، يجب العودة إلى البحث الكيفي، مرة أخرى، من أجل فهم نتائج البحث الكمي، وخاصة تلك التي لا – شئ مع الطرح النظري، أو مع ما هو متعارف عليه في المنطق السائد. أعتقد أن هذه الاستراتيجية لدراسة الظواهر الاجتماعية تعزز، بشكل ملحوظ، قدرتنا على التوصل إلى معرفة أقرب إلى الحقيقة عن وضع الظواهر المدروسة، وطبيعتها، وأسبابها. لذلك، أجد أن المواقف التي تفضل المنهج الكيفي على الكمي أو العكس، هي مواقف غير مجدية، ولا توصلنا إلا إلى المزيد من الدراسات التي تبعد كل البعد من الواقع الحقيقي للظواهر الاجتماعية . ولكن، وبالرغم من هذه الاستراتيجيات الجديدة، فإن المعرفة عن أسباب الظواهر الاجتماعية ستبقى محدودة، وذلك كما أكد حايك (Hayek, 1942: 290)، لأن عدد المتغيرات، التي تتداخل في الظواهر الاجتماعية، كبير، وبالتالي، فإن "معرفتنا عن السبب الرئيسي خلف ظهور الظواهر الاجتماعية نادرا ما، أو حتى لا يمكن أن تكون حقيقية ".

المراجع

حسن، عبد الباسط محمد (١٩٩٦). أصول البحث الاجتماعي . القاهرة : مكتبة وهبة.

الدراجي، زروخي (٢٠١١). (النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة.) معهد علم الاجتماع، جامعة باتنة.

السمالوطي، نبيل (١٩٧٣). (العلمية والموضوعية في علم الاجتماع.) الكاتب: السنة ١٣، العدد ١٤٤.

شفيق، محمد (٢٠١١) البحث العلمي .. مع تطبيقات في مجال التطبيقات الاجتماعية . الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عبيدات، ذوقان وعبد الرحمن عدس وكايد عبد الحق (١٩٩٨). البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه . عمان : دار الفكر للطباعة والنشر.

عثمان، سيد أحمد (١٩٨٩) "لمحة ما وراء المنهج: الذاتية الناضحة حرة محررة ." دراسات تربوية: السنة ٤، العدد ١٧ .

العدل، عادل محمد (٢٠١٤). مناهج البحث في العلوم الاجتماعية . عمان؛ رام الله : دار الشروق .

العرابي، حكمت (١٩٩٤). (الذاتية والموضوعية في مناهج البحث في العلوم الاجتماعية) الدارة : السنة ١٩، العدد ٤ .

الزواوي، بغورة (٢٠٠٠). مدخل إلى فلسفة العلوم : دراسة تاريخية نقدية مع نصوص مترجمة. قسنطينة: مطبوعات جامعة منتوري .

عطاري، وليد أحمد (١٩٩٦). (الموضوعية في العلوم الإنسانية) مجلة العلوم الإنسانية : العدد ١٧٤.

فوكو، ميشال (١٩٨٦). حفريات المعرفة . ترجمة سالم يفوت . الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

قنصوة، صلاح (١٩٨٤)٠ الموضوعية في العلوم الإنسانية . بيروت : دار التنوير.

لعياضي، نصر الدين (٢٠١٥). (مواقع الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية: بين الإيبيستمولوجيا والإيديولوجيا.) إضافات : العددان ٢٩ – ٣٠، شتاء – ربيع.

المفتي، محمد أمين (٢٠٠٦). (منهج العلوم الإنسانية) دراسات في المناهج وطرق التدريس: العدد ١١٤ .

Abbott, Andrew (1998). «The Causal Devolution.» *Sociological Methods and Research:* vol. 27, no. 2.

Babbie, Earl (2004). *The Practice of Social Research:* 10th ed. Belmont, CA: Thomson and Wadsworth.

Blaxter, Loraine, Christina Hughes, and Malcolm Tight (1996). *How to Research* Buckingham: Open University Press.

Bourdieu, Pierre (1990). *The Logic of Practice*. Cambridge, UK: Polity Press.

Brady, Henry and David Collier (2010). *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standard.* London: Rowman and Littlefield.

Burawoy, Michael (1989). «Two Methods in Search of Science: Skocpol versus Trotsky.» *Theory and* Society: vol. 18, no. 6, November.

Burawoy, Michael (1990). «Marxism as Science.» *American Sociological Review*: vol. 55, no. 6.

Burke, Peter (2000). *A Social History of Knowledge*. Malden, MA: Blackwell.

Burns, Robert (2000). *Introduction to Research Methods*. London, Sage.

Bryne, David (2012). «UK Sociology and Quantitative Methods: Are We as Weak as They Think? Or Are They Barking up the Wrong Tree?.» *Sociology*: vol. 46, no. 1.

Campbell, Donald T. and Robert F. Boruch (1975). «Making the Case for Randomized

Assignment to Treatments by Considering the Alternatives: Six Ways in which Quasi- Experimental Evaluations in Compensatory Education Tend to Underestimate Effects.» in: Carl A. Bennet and Arthur A. Lumasdaine (eds.). *Evaluation and Experiment: Some Critical Issues in Assessing Social Programs.* New York: Academic Press.

Campbell, Donald T. and Julian C. Stanley (1966). *Experimental and Quasi-Experimental Designs for Research*. Boston, MA Houghton Mifflin Company.

Charmaz, Kathy (1995). «Between Positivism and Postmodernism: Implications for Methods.» *Studies in Symbolic Interaction:* vol. 17.

Collier, David, Henry E. Brady, and Jason Seawright (2010). «Sources of Leverage in Causal Inference: Toward an Alternative View of Methodology.» in: Henry Brady and David Collier (eds.). *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standard.* Washington DC; London: Rowman and Littlefield.

Denzin, Norman K., and Yvonna S. Lincoln (1994). *Handbook of Qualitative Research*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Durkheim, Emile ([1897] 1951). *Suicide: A Study in Sociology*. New York: The Free Press.

Elo, Satu [et al.] (2014). «Qualitative Content Analysis: A Focus on Trustworthiness.» Sage Open, <https://post.birzeit.edu/owa/?ae=Item&a=Open&t=IPM.Note&id= R g A A A A D 4 8 D q t y M H T E Z e G A O A Y w b 5 L B w A V V E K Y Q o L T E Z d k A O A Y w b 5 L A A A A D s z q A A D J D r C O u M 9 T T 5 % 2 f 3 2 1 X 4 Q D R 8 A A B R p % 2 b A h A A A A & p s p i d = 1 4 4 2 0 4 0 1 8 2 5 7 3 9 2 8 1 9 1 0 68>. (Downloaded on 12 September 2015).

Freedman, David A. (2009) *Statistical Models: Theory and Practice*. 2nd ed. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Gerring, John (2007). *Case Study Research: Principles and Practices.* Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Gerring, John (2011). «How Good Is Good Enough?: A Multidimensional, Best-Possible Standard for Research Design.» *Political Research* Quarterly, vol. 64, no. 3.

Gerring, John (2012). *Social Science Methodology: A Unified Framework.* Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Gilbert, Steven W. (1991). «Model Building and the Definition of Science.» *Journal of Research in Science Teaching*: vol. 28, no. 1.

Goldstone, Jack (2004). «Response: Reasoning about History, Sociologically...» *Sociological Methodology:* vol. 34, no. 1, December

Gorski, Philip (2004). «The Poverty of Deductivism: A Constructive Realist Model of Sociological Explanation.» *Sociological Methodology:* vol. 34, no. 1.

Gouldner, Alvin (1962). «Anti-Anti-Minotaur: The Myth of a Value-Free Sociology.» *Social Problems*: vol. 9, no. 3.

Greene, Jennifer C. (2007). *Mixed Methods in Social Inquiry*. San Francisco: John Wiley and Sons.

Hassard, John (1993). *Sociology and Organization Theory: Positivism, Paradigm and Postmodernism*. Milborne, Australia: Cambridge University Press.

Hayek, F. A. Von. (1942). «Scientism and the Study of Society.» *Economica*: vol. 9, no. 35.

Hesse- Biber, Sharlene and Johnson, R. Burke (2013). «Coming at Things Differently: Future Directions of Possible Engagement with Mixed Methods Research.» *Journal of Mixed Methods Research*: vol. 7, no. 2.

Hinkelmann, Klaus and Oscar Kempthorne (2008). *Design and Analysis of Experiments, Vol. I: Introduction to Experimental Design.* 2nd ed. New Jersey: Wiley.

Hodgkin, Suzanne (2008). «Telling It All a Story of Women's Social Capital Using a Mixed Methods Approach.» *Journal of Mixed Methods Research*: vol. 2, no. 4, retrieved on 22

September 2015, <https://study.sagepub.com/sites/default/files/Ch_10-3.pdf>.

Jayaratne, Toby Epstein and Abigail J. Stewart (1995). «Quantiative and Qualitative Methods in the Social Science: Feminist Issues and Practical Strategies.» in: Janet Holland, Maud Blair, with Sue Sheldon (eds.). *Debates and Issues in Feminist Research and Pedogogy:*

A Reader. Clevedon, Avon, England; Philadelphia: Multilingual Matters in association with the Open University.

King, Gary, Robert O. Keohane and Sidney Verba (1994). *Designing Social Inquiry: Scientific Inference in Qualitative Research.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lee, Richard (2004). «Complexity Studies.» in: Richard Lee and Immanuel Wallerstein (eds.). *Overcoming the Two Cultures: Science Versus the Humanities in the Modern World-System.* London: Paradigm Publishers.

Lee, Richard and Immanuel Wallerstein (eds.). *Overcoming the Two Cultures: Science Versus the Humanities in the Modern World-System.* London: Paradigm Publishers.

Luker, Kristine (2008). *Salsa Dancing into the Social Sciences.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Meglio, Mauro (2004). «Reaction and Resistance: The Natural Sciences and the Humanities, 1789-1945.» in: Richard Lee and Immanuel Wallerstein (eds.). *Overcoming the Two Cultures: Science Versus the Humanities in the Modern World-System.* London: Paradigm Publishers.

Mielants, Eric (2004). «Reaction and Resistance: The Natural Sciences and the Humanities, 1789-1945.» in: Richard Lee and Immanuel Wallerstein (eds.). *Overcoming the Two Cultures: Science Versus the Humanities in the Modern World-System.* London: Paradigm Publishers.

Nasser, Randa (1996). «Value Free or No Praxis.» Paper presented at: ASA Annual Conference.

Pearl, Judea (2009). *Causality: Models, Reasoning, and Inference*. 2nd ed. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Potter, W. James and Deborah Levine-Donnerstein (1999). «Rethinking Validity and Reliability in Content Analysis.» *Journal of Applied Communication Research*: vol. 27, no. 3.

Pyett, Priscilla M. (2003). «Validation of Qualitative Research in the «Real World.» *Qualitative Health Research*: vol. 13.

Reed, Isaac (2008). «Justifying Sociological Knowledge: From Realism to Interpretation.» *Sociological Theory:* vol. 26, no. 2.

Rex, John (1961). *Key Problems of Sociological Theory.* London: Routledge and Kegan Paul. Schutts, Russel (2004). *Investigating the Social World: The Process and Practice of Research.* Pennsylvania: Pine Forge Academy.

Seawright, Jason (2010). «Regression-Based Inference: A Case Study in Failed Causal Assessment.» in: Henry Brady and David Collier (eds.). *Rethinking Social Inquiry: Diverse Tools, Shared Standard.* London: Rowman and Littlefield.

Stolzenberg, Ross (2004). «Editor's Introduction: The Truth at Last.» *Sociological Methodology*: vol. 33, no. 1, January. Surkin, Marvin (1969). «Sense and Non-Sense in Politics.» *PS Political Science and Politics*: vol. 2, no. 4.

Weber, Max ([1969] 1978). *Economy and Society.* Edited by Guenther Roth and Claus Wittich. Berkeley, CA: University of California Press.